المجلة السعودية للعلوم الإنسانية
الإصدار السابع
المجلد (٣) العدد (٢)
٢٠٢٥ (١-٢٧)

United Arab Scientific Publishing Company

المجلة السعودية للعلوم الإنسانية
Saudi Journal of Humanities

تحليل اثر الرقابة المحاسبية في تحسين اداء المصارف الإسلامية في ليبيا (دراسة حالة علي مصرف الجمهورية للصيرفة الاسلامية فرع الزاوية)

د. خالد بشير محمد

(جامعة صبراتة، كلية الاقتصاد صرمان)

أ. رضا علي عمر الصالح

(المعهد العالي للعلوم والتقنية الزاوية)

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٠ مايو ٢٠٢٥ م

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف علي تحليل اثر الرقابة المحاسبية في تحسين اداء المصارف الإسلامية في ليبيا ، وذلك من خلال التعرف علي مفهوم الرقابة المحاسبية ، ولتحقيق هذه الأهداف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الاطلاع علي الكتب والمجلات والرسائل العلمية وما يتوفر علي الإنترنت بالشكل الذي يخدم أغراض الدراسة ، وقد تم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج باستخدام البرنامج التحليل الإحصائي SPSS في الدراسة، كما استخدم الباحثان الاستبيان لتجميع البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة حيث تم توزيع الاستبيان على عينة من الموظفين العاملين في مصرف الجمهورية للصيرفة الإسلامية – فرع الزاوية، حيث بلغ عدد المشاركين في الدراسة حوالي ٩٠ موظفًا من مختلف المستويات الوظيفية، بما يشمل المديرين الماليين، مدققي الحسابات، موظفي الرقابة الداخلية، والمحللين الماليين ، وبعد المراجعة تبين أنها صالحة للمعالجة الإحصائية كلها وبنسبة ١٠٠% ، فقد تم حصر ذلك فقط واستخدام مسح شامل لكافة العينة ، ثم توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الالتزام بالمعايير المحاسبية وحده ليس كافيًا لضمان الأداء المالي الجيد، بل يجب أن يكون مدعومًا بسياسات رقابية صارمة ومتابعة دورية لتطبيق هذه المعايير ، أن بعض أنظمة الرقابة الحالية لا توفر الحماية الكافية ضد المخاطر المالية، مما يُشير إلى الحاجة إلى تطوير آليات رقابية أكثر فعالية في إدارة المخاطر المصرفية، وقد خلصت الدراسة إلي مجموعة من التوصيات أهمها : ينبغي أن تعتمد المصارف الإسلامية على برامج تدريبية دورية تُركز على رفع كفاءة الموظفين في مجال الرقابة المحاسبية، وذلك من خلال ورش العمل والدورات التدريبية التي تُواكب التطورات الحديثة في المجال المحاسبي ، يجب أن تلتزم المصارف بتطبيق معايير إعداد التقارير المالية المتطورة لضمان تحقيق أعلى مستويات الدقة والشفافية، مما يُساعد في اتخاذ قرارات سليمة قائمة على بيانات موثوقة

الكلمات المفتاحية :
(الرقابة المحاسبية - أداء المصارف الإسلامية)

- Abstract

This study aimed to identify the analysis of the impact of accounting control on improving the performance of Islamic banks in Libya, by understanding the concept of accounting control. To achieve these objectives, the descriptive-analytical approach was followed by reviewing books, journals, scientific theses, and available online resources in a way that serves the purposes of the study. The descriptive-analytical approach was also relied upon to analyze data and extract results using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program in the study. The researchers also used a questionnaire to collect the necessary data for this study, where the questionnaire was distributed to a sample of employees working at the Al-Jomhouria Bank for Islamic Banking – Al-Zawiya Branch. The number of participants in the study reached approximately 90 employees from various job levels, including financial managers, auditors, internal control staff, and financial analysts. After review, it was found that all of them were valid for statistical processing, with a rate of 100%. This was specifically enumerated and a comprehensive survey of the entire sample was used. The study then reached a set of results, the most important of which are: that adherence to accounting standards alone is not sufficient to ensure good financial performance, but rather must be supported by strict control policies and periodic monitoring of the application of these standards; that some current control systems do not provide adequate protection against financial risks, which indicates the need to develop more effective control mechanisms in managing banking risks. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: Islamic banks should adopt periodic training programs that focus on raising the efficiency of employees in the field of accounting control, through workshops and training courses that keep pace with modern developments in the accounting field; banks should commit to applying advanced financial reporting standards to ensure the highest levels of accuracy and transparency, which helps in making sound decisions based on reliable data.

- **-Keywords**

- (Accounting Control - Performance of Islamic Banks)

- **المقدمة**

في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية المتسارعة، أصبحت المصارف الإسلامية في ليبيا تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تقديم خدمات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية ومع تزايد أهمية القطاع المصرفي الإسلامي، برزت الحاجة إلى أنظمة رقابية فعالة لضمان التزام المصارف بالمعايير المحاسبية الإسلامية وتحقيق مستويات أداء عالية تساهم في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين.

تعد الرقابة المحاسبية أحد العناصر الأساسية التي تؤثر على استقرار النظام المالي، حيث تهدف إلى تحقيق الشفافية في العمليات المالية وضمان الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية. وفي المصارف الإسلامية، تتضاعف أهمية الرقابة المحاسبية نظرًا للطبيعة الخاصة للمنتجات المالية المقدمة، والتي تعتمد

على مبادئ مثل المشاركة في الربح والخسارة، المضاربة، المرابحة، والإجارة. لذا، فإن وجود أنظمة رقابية قوية يسهم في تحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز قدرة المصارف الإسلامية على إدارة المخاطر المالية والتشغيلية بفعالية.

في السياق الليبي، يواجه القطاع المصرفي الإسلامي العديد من التحديات، بما في ذلك ضعف البنية التحتية المالية، محدودية الخبرة في التعامل مع المعايير المحاسبية الإسلامية، وصعوبات الامتثال للمعايير الدولية في ظل بيئة اقتصادية متغيرة ومع ذلك، فإن تطوير إطار رقابي محاسبي فعال يمكن أن يسهم في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وتعزيز قدرتها التنافسية، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

لذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الرقابة المحاسبية على أداء المصارف الإسلامية في ليبيا، من خلال دراسة مدى التزام هذه المصارف بالمعايير المحاسبية الإسلامية، وتقييم تأثير ذلك على جودة التقارير المالية، وتقليل المخاطر المالية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية. كما يسعى البحث إلى تقديم توصيات لتعزيز الأنظمة الرقابية في المصارف الإسلامية الليبية، بما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية ودعم الاقتصاد الوطني.

- **الدراسات السابقة:**

١- دراسة (طارق عطية المهدي الفيتوري ،٢٠١١) : بعنوان تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية (بتطبيق اتفاقية بازل II) - جامعة بنغازي كلية الاقتصاد قسم المحاسبة.
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات اتفاقية بازل II المتعلقة بالرقابة الداخلية ، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي :
هل تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات اتفاقية بازل II الخاصة بالرقابة الداخلية ، وتوصلت الي اهم نتائج منها تطبق المصارف التجارية الليبية المتطلبات الخاصة بإشراف الإدارة والثقافة الرقابية التي تقرها اتفاقية بازل II بفاعلية . تطبق المصارف التجارية الليبية المتطلبات الخاصة بالمعلومات والاتصالات التي تقرها اتفاقية بازل II بفاعلية . تطبق المصارف التجارية الليبية المتطلبات الخاصة بمتابعة الأنشطة ومعالجة القصور التي تقرها اتفاقية بازل II بفاعلية .

٢- دراسة (محمد عقيل زائد، يوسف محمد أبوختالة ٢٠٢٤): بعنـــــوان أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمصارف الإسلامية الليبية على جودة الخدمات المصرفية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراته) الجامعة الاسمرية الاسلامية مجلة العلوم الادارية والمالية – المجلد ٢١ العدد ١ لسنة ٢٠٢٤ .
هدفت الدراسة للتعرف على أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمصارف الإسلامية الليبية على جودة الخدمات المصرفية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ويتمثل مجتمع الدراسة في المصارف الإسلامية الليبية، أما عينة الدراسة فتتمثل في فروع المصارف الإسلامية العاملة بمدينة مصراتة وهي: (المصرف الإسلامي الليبي، مصرف الواحة، مصرف اليقين، مصرف النوران، مصرف الأندلس)، وكانت أهم النتائج أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمصارف الإسلامية الليبية (اتجاه المجتمع– اتجاه العاملين– اتجاه

العملاء) وجودة الخدمات المصرفية (الاعتمادية- الاستجابة- الامتثال- التوكيد- التعاطف- الملموسية).

٣- دراسة (البشير بن عبد الرحمان– حكيمة شرفة،٢٠٢٠): بعنـــــوان الرّقابة على المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية" إشكالات العلاقة مع البنك المركزي" هذه ورقة علمية المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية - المجلد الثالث العدد ٢ سنة ٢٠٢٠م)

هدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء ّالرقابة في المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصـــرفية تقليديـــة، وإبـــراز بعـــض إشـــكالات علاقة المصارف الإسلامية مع البنك المركزي.

وتوصلت الي عدة نتائج منها ان البنك المركزي لايراع خصوصيات المصارف الاسلامية خصوصيات المصارف الإسلامية. اختلاف طبيعـــة عمـــل المصـــارف الإســـلامية عـــن طبيعـــة عمـــل المصـــارف التقليدية يعني اختلاف طبيعة البيئة المصرفية لكل منها . على المصارف الإسلامية أن تعي جيدا رسالتها ومسئوليتها، وأن تعمل علي نشر الوعي المصرفي الإسلامي بين أفراد المجتمع.

٤- دراسة (احمد زحل – الزبير محمد ٢٠٢٢) بعنوان اثر تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في جودة الخدمات المصرفية : دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني. ورقة علمية المجلة جامعة ام درمان الاسلامية – المجلد ١٨ العدد ١ ٢٠٢٢ .

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في جودة الخدمات المصرفية تمثل المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل، أما جودة الخدمات المصرفية فتمثل المتغير التابع و الذى تم قياسه من خلال عدد من الأبعاد منها (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة)،

وتوصلت الي عدة نتائج منها وجود علاقة و تأثير مفهوم المسؤولية الاجتماعية في جودة الخدمة المصرفية، و أوصت الدراسة ضرورة الاهتمام بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية و العمل على المساهمة في الخدمة الاجتماعية لتحسين صورة و دور البنك للاقتصاد و المجتمع.

٥- دراسة (عيد محمد حمود ٢٠١٣) بعنوان محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط - بسكره ، كلية الاعمال قسم التمويل والمصارف ، الاردن .

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت. و قد تكون مجتمع الدراسة من جميع المتعاملين مع البنوك الإسلامية الكويتية في عام ٢٠١٣، و قام الباحث باختيار عينة عشوائية من عملاء البنوك الإسلامية الكويتية الأفراد بواقع (١٢٠) فردا. وقد توصلت الدراسة الي عدة نتائج اهمها أن تعمل البنوك الإسلامية في نشر الوعي الديني بين مجموعة العملاء لديها في إظهار ما يميز خدماتها المصرفية من مزايا دينية. العمل على تحسين جودة الخدمة المصرفية إذ لم تظهر النتائج وجود علاقة بين اختيار العملاء للبنك الإسلامي نتيجة لمستوى جودة الخدمة. العمل على تحسين العناصر الأخرى الغير دينية مثل التفرع و التي بالرغم من أهميتها الملموسة في اختيار العملاء.

٦- دراسة (بن زيطة محمد الامين ، ٢٠١٩) : بعنوان (دور الرقابة الشرعية في تحسين الاداء المالي للمصارف الاسلامية) دراسة ميدانية بفرع مصرف السلام ادرار و ورقلة، رسالة ماجستير ، جامعة احمد دراية ادارار – كلية العلوم الاقتصادية – قسم العلوم والتجارة ، الجزائر .

هدفت الدراسة إلى محاولة الاجابة عن التساؤلات المطروحة و التعرف على هيئة الرقابة الشرعية وما يميز الرقابة الشرعية عن الرقابة التقليدية وكيف تحسن الرقابة الشرعية من الاداء المالي للمصرف الاسلامي ، وتوصلت الدارسة الي عدة نتائج اهمها تعد هيئة الرقابة الشرعية أهم ما يمز المصارف الاسلامية عن المصارف التقليدية الربوية؛ تقوم هيئة الرقابة الشرعية برقابة على أعمال المصرف بشكل دوري على كل المعاملات المصرف حيث تقف على الانحرافات ت الشرعية وتقم باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات ؛ لا تستطيع هيئة الرقابة الشرعية أن تقوم برقابة على كل تعاملات المصرف فتقوم بتدريب الموظفين في الجوانب الشرعية ليقوم هو بطريقة غير مباشرة برقابة الشرعية ؛ قرارات هيئة الرقابة الشرعية تعتبر قرارات ملزمة ونهائية
تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الاتي :-

دراستنا التي تحمل عنوان "تحليل أثر الرقابة المحاسبية في تحسين أداء المصارف الإسلامية في ليبيا (دراسة حالة على مصرف الجمهورية للصيرفة الإسلامية فرع الزاوية)" تتميز عن الدراسات السابقة المذكورة بعدة جوانب أساسية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. التركيز على الرقابة المحاسبية والأداء:

- دراستنا: تركز بشكل مباشر على أثر الرقابة المحاسبية كآلية محددة للرقابة على تحسين أداء المصارف الإسلامية. تسعى لفهم كيف تساهم الإجراءات والضوابط المحاسبية في تعزيز كفاءة وفعالية العمليات المصرفية الإسلامية.
- الدراسات السابقة:
  - دراسة الفيتوري (٢٠١١): تركز على تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية بشكل عام في المصارف التجارية الليبية، وتطبيق متطلبات اتفاقية بازل II المتعلقة بالرقابة الداخلية. نطاقها أوسع ولا يقتصر على المصارف الإسلامية أو الرقابة المحاسبية تحديدًا.
  - دراسة زائد وأبوختالة (٢٠٢٤) وزحل والمحمد (٢٠٢٢): تركزان على أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على جودة الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية. هذا موضوع مختلف عن الرقابة المحاسبية والأداء المالي.
  - دراسة بن عبد الرحمان وشرفة (٢٠٢٠): تركز على الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية وإشكاليات العلاقة مع البنك المركزي، وليس على أثر الرقابة المحاسبية على الأداء الداخلي للمصارف.
  - دراسة حمود (٢٠١٣): تركز على محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر العملاء، وهو موضوع تسويقي وسلوكي مختلف عن الرقابة والأداء.
  - دراسة بن زيطة (٢٠١٩): تركز على دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وهي رقابة ذات طبيعة مختلفة عن الرقابة المحاسبية التي تركز على الجوانب المالية والإجرائية.

٢. طبيعة الأداء المقاس:

- دراستنا: تسعى لفهم أثر الرقابة المحاسبية على الأداء العام للمصرف الإسلامي، والذي يمكن أن يشمل جوانب مالية (مثل الربحية، كفاءة استخدام الأصول) وغير مالية (مثل الالتزام بالسياسات والإجراءات، جودة التقارير المالية).
- الدراسات السابقة:

- بعض الدراسات (مثل دراسة بن زيطة) تتناول الأداء المالي، لكنها تربطه بالرقابة الشرعية.
- دراسات أخرى (مثل دراسات المسؤولية الاجتماعية) تركز على جودة الخدمات المصرفية أو محددات اختيار البنوك، وهي جوانب مختلفة عن الأداء العام للمصرف كنتيجة للرقابة المحاسبية.

٣. السياق الجغرافي والمؤسسي المحدد:

- دراستنا: تجرى دراسة حالة محددة على مصرف الجمهورية للصيرفة الإسلامية فرع الزاوية في ليبيا. هذا يوفر رؤية متعمقة في سياق مؤسسي وجغرافي محدد، مما قد يكشف عن خصائص وتحديات فريدة لتطبيق الرقابة المحاسبية وأثرها في هذا المصرف بالذات.
- الدراسات السابقة:
  - بعض الدراسات (مثل دراسة الفيتوري) تناولت المصارف التجارية الليبية بشكل عام.
  - دراسات أخرى أجريت في سياقات جغرافية مختلفة (مثل الكويت والسودان والجزائر)، مما قد يجعل نتائجها غير قابلة للتعميم بشكل مباشر على المصارف الإسلامية في ليبيا.
  - دراسة زائد وأبوختالة ركزت على مدينة مصراتة، ودراسة بن زيطة على فروع محددة في الجزائر، لكن دراستنا تركز على فرع محدد في مدينة الزاوية، مما يوفر مستوى أعمق من التحليل في سياق محلي.

٤. نوع الرقابة المدروسة:

- دراستنا: تركز بشكل خاص على الرقابة المحاسبية، والتي تشمل الإجراءات والسياسات والضوابط المتعلقة بتسجيل العمليات المالية، إعداد التقارير المالية، حماية الأصول، وضمان دقة المعلومات المحاسبية.
- الدراسات السابقة:
  - دراسة بن زيطة تركز على الرقابة الشرعية التي تهدف إلى ضمان توافق العمليات المصرفية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
  - دراسة الفيتوري تتناول نظم الرقابة الداخلية بشكل عام، والتي تشمل الرقابة المحاسبية ولكنها أوسع نطاقًا.

باختصار، تتميز دراستنا بالتركيز المحدد على أثر الرقابة المحاسبية على الأداء في سياق مصرف إسلامي ليبي محدد (مصرف الجمهورية للصيرفة الإسلامية فرع الزاوية)، وهو ما يمثل فجوة في الدراسات السابقة التي إما تناولت أنواعًا أخرى من الرقابة، أو ركزت على جوانب أخرى من أداء المصارف الإسلامية، أو أجريت في سياقات جغرافية ومؤسسية مختلفة.

- مشكلة الدراسة:

رغم الدور الحيوي الذي تلعبه المصارف الإسلامية في الاقتصاد الليبي، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تعيق قدرتها على تحقيق أداء مالي مستدام ومن بين هذه التحديات، تبرز مشكلة غياب أو ضعف أنظمة الرقابة المحاسبية، مما يؤدي إلى عدم الشفافية في العمليات المالية، ضعف الالتزام بالمعايير الدولية، وزيادة المخاطر المالية والتشغيلية.

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين مستوى الرقابة المحاسبية وتحسين أداء المصارف الإسلامية في ليبيا، حيث تسعى إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى يلتزم المصرف محل الدراسة بالمعايير المحاسبية الإسلامية؟
- ما تأثير الرقابة المحاسبية على جودة التقارير المالية في المصارف الإسلامية؟
- كيف تسهم الرقابة المحاسبية في تقليل المخاطر المالية وتحسين الكفاءة التشغيلية؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في تطبيق أنظمة رقابة محاسبية فعالة؟
- ما السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز فعالية الرقابة المحاسبية في المصارف الإسلامية الليبية؟

- اهداف الدراسة: وتتمثل اهداف الدراسة في التالي:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الرقابة المحاسبية في تحسين أداء المصارف الإسلامية في ليبيا، من خلال دراسة العلاقة بين مستوى الرقابة المحاسبية وجودة التقارير المالية، وتأثيرها على تقليل المخاطر المالية وتعزيز كفاءة العمليات المصرفية ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي:

١. تحليل مفهوم الرقابة المحاسبية في المصارف الإسلامية .
٢. تقييم مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بمعايير الرقابة المحاسبية .
٣. استكشاف تأثير الرقابة المحاسبية على جودة التقارير المالية .
٤. تحليل العلاقة بين الرقابة المحاسبية وتقليل المخاطر المالية.
٥. تحديد تأثير الرقابة المحاسبية على كفاءة العمليات المصرفية
٦. تقديم توصيات لتعزيز الرقابة المحاسبية في المصارف الإسلامية الليبية من خلال تحليل نتائج الدراسة، سيتم تقديم مقترحات وتوصيات تساعد المصارف الإسلامية في تحسين أنظمتها الرقابية المحاسبية وتعزيز الشفافية والمساءلة المالية.

- فرضيات الدراسة:
- الفرضية الرئيسة.

تنص الفرضية الرئيسية بأنه يوجد تحليل اثر الرقابة المحاسبية في تحسين اداء المصارف الإسلامية في ليبيا.
وتتفرع الفرضية الرئيسية الي الفرضيات الفرعية التالية:-

١. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المحاسبية وتحسين جودة التقارير المالية في المصارف الإسلامية الليبية.
٢. تساهم أنظمة الرقابة المحاسبية في تقليل المخاطر المالية والتشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية.

٣. يؤدي الالتزام بمعايير المحاسبة الإسلامية إلى تعزيز الأداء المالي والإداري للمصارف الإسلامية الليبية.

٤. تواجه المصارف الإسلامية في ليبيا تحديات كبيرة في تطبيق الرقابة المحاسبية بشكل فعال، مما يؤثر على أدائها المالي.

٥. يمكن من خلال تحسين الرقابة المحاسبية تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في المصارف الإسلامية وزيادة تنافسيتها في السوق.

- أهمية الدراسة:

- تزويد إدارات المصارف الإسلامية في ليبيا ، عينة الدراسة بنتائج وتوصيات عملية حول كيفية تعزيز أنظمة الرقابة المحاسبية لتحسين أدائها المالي والتشغيلي.
- المساهمة في تعزيز ثقة المتعاملين والمستثمرين في المصارف الإسلامية الليبية ، عينة الدراسة من خلال التأكيد على أهمية الرقابة المحاسبية في ضمان سلامة العمليات المالية.
- تقديم رؤى حول التحديات التي تواجه تطبيق الرقابة المحاسبية في هذا القطاع واقتراح حلول ممكنة.

- منهجية الدراسة:

أستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة ، وذلك لكونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات حيث أن هذا المنهج من أفضل وأكثر المناهج المستخدمة في دراسة الظواهر الاجتماعية والانسانية .

- مجتمع الدراسة والعينة: يمثل مجتمع الدراسة والعينة في الدراسة الميدانية في تحليل اثر الرقابة المحاسبية في تحسين اداء المصارف الإسلامية في ليبيا ويتمثل مجتمع الدراسة (مصرف الجمهورية للصيرفة الاسلامية فرع الزاوية) على جميع الموظفين ، فقد تم حصر ذلك فقط واستخدام مسح شامل لكافة العينة من الموظفين وتم اختيار العينة وفقا لقواعد خاصة بحيث تمثل المجتمع الذي أخذت منه والذي يجرى عليه الدراسة بمعنى أن تحمل نفس خصائص المجتمع من أجل الحصول على دراسة موضوعية حيث تم توزيع (٩٠) استبانة، استرجع منها (٩٠) استبانة بنسبة ١٠٠%، وبعد المراجعة تبين أنها صالحة للمعالجة الإحصائية.
- أدارة الدراسة : طرق جمع البيانات (الاستبيان) للحصول علي البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية اعتمد الباحثان علي استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لتجميع البيانات وطرق تحليل البيانات (برنامج spss) تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي ، واختبار توزيع التحليل بيانات الدراسة.

- حدود الدراسة

أ- الحدود الموضوعية: تتركز في تحليل اثر الرقابة المحاسبية في تحسين اداء المصارف الإسلامية في ليبيا

ب- الحدود المكانية: (مصرف الجمهورية للصيرفة الاسلامية فرع الزاوية).

- متغيرات الدراسة

تتمثل المتغيرات التي تتناولها الدراسة فيما يلي :
الرقابة المحاسبية (متغير مستقل)، أداء المصارف الأسلامية (متغير تابع).

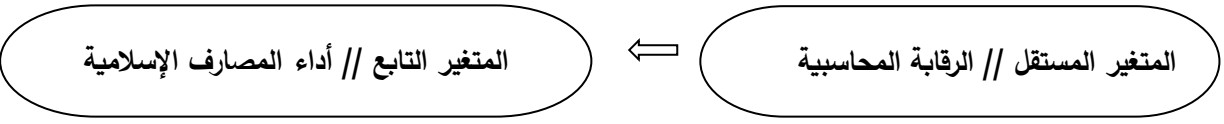

- مصطلحات الدراسة

يتم تعريف مصطلحات الدراسة كالتالي :-

- مفهوم المصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية واستثمارية متوافقة مع الضوابط الشرعية التي تمنع التعامل بالربا (الفائدة) وتحرم المعاملات المالية التي تنطوي على الغرر (المخاطرة غير المحسوبة) أو القمار أو الاستغلال غير العادل وتسعى هذه المصارف إلى تحقيق التوازن بين الربح والمسؤولية الاجتماعية، من خلال تقديم حلول تمويلية واستثمارية تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمعات المسلمة، مع الحفاظ على مبادئ العدالة والشفافية والمشاركة العادلة بين الأطراف المختلفة.[1]

يعود أصل فكرة المصارف الإسلامية إلى الحاجة لإيجاد بديل عن المصارف التقليدية التي تعتمد على الفوائد الربوية والتي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومع ازدياد الوعي بأهمية الاقتصاد الإسلامي، ظهرت محاولات متعددة لإنشاء مؤسسات مالية تقوم على مبادئ الشريعة، وبدأت المصارف الإسلامية في الانتشار منذ منتصف القرن العشرين، حيث تم تأسيس أول مصرف إسلامي حديث في مصر في ستينيات القرن الماضي، ثم تبعته عدة مؤسسات مالية إسلامية أخرى في مختلف الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

تتميز المصارف الإسلامية بكونها لا تعتمد على نظام الفائدة، بل تقوم على عقود تمويلية واستثمارية شرعية، مثل المرابحة (بيع السلعة بسعر التكلفة مضافاً إليها ربح متفق عليه)، والمضاربة (تقاسم الأرباح والخسائر بين الممول وصاحب المشروع)، والإجارة (تأجير الأصول والخدمات)، والاستصناع (تمويل المشروعات الصناعية وفق اتفاق مسبق)، والمشاركة (المساهمة في تمويل المشاريع وتقاسم الأرباح والخسائر(.[2]

بالإضافة إلى ذلك، فإن المصارف الإسلامية لا تقتصر على تقديم الخدمات المالية التقليدية فحسب، بل تلعب دوراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تقديم حلول مالية تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير القروض الحسنة (بدون فوائد) للمحتاجين، والمساهمة في تمويل مشروعات البنية

[1] د. عبدالواحد محمد اسماعيل. (٢٠١٩). المصارف الإسلامية بين مثالية النظرية والتطبيق العملي. مجلة كلية العلوم الاسلامية، ٢(٥٩).

[2] الزحيلي، محمد (١٩٩٧) المصارف الإسلامية، دار المكتبي، دمشق.

التحتية، وتطوير المنتجات المالية التي تتماشى مع المبادئ الإسلامية وكما تسهم في تحقيق العدالة الاقتصادية عبر توزيع الثروة بشكل عادل وتشجيع الاستثمار المسؤول الذي يحقق منافع للمجتمع.

وتخضع المصارف الإسلامية لإشراف هيئة الرقابة الشرعية، وهي لجنة من الفقهاء والخبراء في الاقتصاد الإسلامي الذين يراقبون العمليات المصرفية لضمان مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية. هذه الهيئة تقوم بدور رئيسي في مراجعة العقود، وإصدار الفتاوى الشرعية حول المنتجات والخدمات، وضمان التزام المصرف بالمعايير الإسلامية في جميع معاملاته.[١]

بفضل هذه المبادئ، أصبحت المصارف الإسلامية نموذجاً فريداً في الصناعة المصرفية، حيث أثبتت قدرتها على المنافسة مع المصارف التقليدية وجذب شريحة واسعة من العملاء الذين يسعون إلى حلول مالية تتماشى مع عقيدتهم الإسلامية وكما أنها أصبحت جزءاً أساسياً من النظام المالي العالمي، حيث تتواجد في أكثر من ٨٠ دولة حول العالم، وتحقق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالمصارف التقليدية، مما يدل على نجاح هذا النموذج في تلبية الاحتياجات المصرفية بطرق مبتكرة وأخلاقية.

- خصائص المصارف الإسلامية

تتميز المصارف الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن المصارف التقليدية، حيث تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها المالية، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الربح والمسؤولية الاجتماعية فيما يلي تفصيل موسع للخصائص التي تميز المصارف الإسلامية:[٢]

(١) الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

تعتبر الشريعة الإسلامية المرجعية الأساسية لجميع أنشطة المصارف الإسلامية، حيث تلتزم بعدم التعامل بالفوائد الربوية أو المعاملات غير المشروعة مثل الغرر (عدم اليقين)، والمقامرة، والتعامل في الأنشطة المحرمة مثل إنتاج أو بيع الكحول أو التبغ أو القمار. وتخضع جميع العقود والخدمات المالية لموافقة هيئة الرقابة الشرعية التي تراقب مدى توافقها مع الأحكام الإسلامية.

(٢) حظر التعامل بالربا (الفائدة)

تعتبر الفائدة من المحرمات الأساسية في الإسلام، ولذلك تحظر المصارف الإسلامية أي معاملات قائمة على الفائدة، سواء أكانت فوائد على الودائع أم الفوائد المفروضة على القروض وبدلاً من ذلك، تعتمد هذه المصارف على عقود التمويل الشرعي مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة، التي تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بدلاً من فرض فوائد ثابتة.

(٣) المشاركة في المخاطر وتقاسم الأرباح والخسائر

بعكس المصارف التقليدية التي تعتمد على منح القروض مقابل فائدة ثابتة بغض النظر عن نجاح المشروع أو فشله، تقوم المصارف الإسلامية على مبدأ المشاركة في المخاطر ففي عقود مثل المضاربة والمشاركة،

---

[١] الزحيلي، وهيبة (٢٠١٦) أحكام التعامل مع المصارف الإسلامية دار المكتبي، ط (٢)، دمشق.

[٢] المصرف الإسلامي الليبي (٢٠٢٠) على شبكة المعلومات، متوفر .https://www.lib.com.ly/

يتم تقسيم الأرباح والخسائر بين المصرف والعميل وفق اتفاق مسبق، مما يشجع على تحقيق العدالة ويمنع الاستغلال.[١]

(٤)اعتماد التمويل القائم على الأصول الحقيقية

لا تعتمد المصارف الإسلامية على المضاربات المالية أو التعامل في الأوراق المالية غير الملموسة كما هو الحال في المصارف التقليدية، بل تشترط أن يكون كل تمويل قائمًا على أصول حقيقية مثل العقارات، السلع، أو المشاريع الإنتاجية وهذه السياسة تقلل من المخاطر المالية، وتعزز الاستقرار الاقتصادي من خلال الاستثمار في أنشطة منتجة ومفيدة للمجتمع.

(٥)تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية

تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق العدالة الاقتصادية عبر توزيع الثروة بشكل عادل، وتقديم حلول تمويلية تساعد الفئات الأقل حظًا في المجتمع فعلى سبيل المثال، توفر المصارف الإسلامية التمويل بدون فوائد (القرض الحسن) لدعم المشروعات الصغيرة ومساعدة المحتاجين، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

(٦)وجود هيئة رقابة شرعية

تتمتع المصارف الإسلامية بوجود هيئة رقابة شرعية، وهي مجموعة من الفقهاء والخبراء في الاقتصاد الإسلامي الذين يراقبون جميع العمليات المالية للمصرف لضمان توافقها مع أحكام الشريعة وتقوم هذه الهيئة بمراجعة العقود المصرفية، وإصدار الفتاوى حول الخدمات والمنتجات الجديدة، ومتابعة التزام المصرف بالمبادئ الإسلامية.

(٧)تعزيز الشفافية والمساءلة

تلتزم المصارف الإسلامية بمبادئ الشفافية والمساءلة، حيث تعتمد على عقود واضحة يتم فيها تحديد الحقوق والواجبات لكل طرف بشكل دقيق، مما يقلل من النزاعات المالية ويساعد العملاء على فهم طبيعة تعاملاتهم المالية وكما أن المصارف الإسلامية ملزمة بنشر تقارير دورية عن أنشطتها المالية والتأكد من التزامها بالمعايير الشرعية والمحاسبية.[٢]

(٨)دعم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية

تلعب المصارف الإسلامية دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة عبر تمويل المشاريع الإنتاجية والبنية التحتية التي تعود بالفائدة على المجتمع ككل وكما أنها تساهم في الأنشطة الخيرية مثل تمويل الأوقاف والبرامج الاجتماعية، مما يعزز دورها كجزء من الاقتصاد الإسلامي الذي يسعى لتحقيق التنمية الشاملة.

---

[1] Waqqosh, A., & Diana, W. T. (2021). The role of sharia supervisory board in determining the Sharia cooperative Kasparian Cahaya Madani (study of Islamic economic perspective analysis). in Proceeding International Seminar of Islamic Studies, 2 (1), 824-832.

[٢] عباده، إبراهيم عبد الحليم (٢٠١٨) استقلال هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الأردن: دراسة تحليلية نقدية، جامعة اليرموك.

(٩)تجنب المضاربات والمخاطر العالية

تتجنب المصارف الإسلامية الدخول في المضاربات المالية أو الاستثمارات ذات المخاطر العالية مثل المشتقات المالية (Derivatives) والتداول عالي التردد (High-Frequency Trading)، حيث تركز على الاستثمارات الحقيقية والمنتجة التي تحقق قيمة اقتصادية واجتماعية.

(١٠) تحقيق الاستقرار المالي وتقليل الأزمات الاقتصادية

نظرًا لعدم تعاملها بالفائدة وعدم تورطها في المضاربات المالية، توفر المصارف الإسلامية نموذجًا ماليًا أكثر استقرارًا مقارنة بالمصارف التقليدية، مما يقلل من احتمالية الأزمات المالية وكما أنها تعتمد على التمويل القائم على الأصول، مما يجعلها أقل عرضة لتقلبات الأسواق المالية.

(١١) تعزيز التعاون والتكافل الاقتصادي

تعتمد المصارف الإسلامية على مبدأ التعاون والتكافل، حيث تسهم في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشجع التمويل المشترك بين الأفراد والشركات، مما يعزز التنمية الاقتصادية المتوازنة ويساعد في تقليل الفجوات الاقتصادية بين الطبقات المختلفة.

(١٢) دعم الابتكار في الصناعة المالية

تسعى المصارف الإسلامية إلى تطوير حلول مالية مبتكرة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مثل تطوير الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية، وابتكار طرق جديدة للتمويل والاستثمار تلبي احتياجات العملاء دون مخالفة الأحكام الشرعية.[١]

- مفهوم وأهمية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

أولًا: مفهوم الرقابة الشرعية

الرقابة الشرعية هي نظام إشرافي يهدف إلى ضمان توافق جميع العمليات والأنشطة المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية وتتولى هذه الرقابة هيئة مختصة تُعرف بـهيئة الرقابة الشرعية، والتي تتألف من مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي والاقتصاد، وتعمل على مراجعة العقود والمنتجات المصرفية والتأكد من التزام المصرف بالضوابط الشرعية.[٢]

تعتمد الرقابة الشرعية على مجموعة من الأدوات والإجراءات لضمان الالتزام بالشريعة، مثل التدقيق الشرعي، إصدار الفتاوى، مراجعة العقود والمنتجات المصرفية، ومراقبة تنفيذ السياسات المالية داخل المصرف وكما تقوم بتقديم تقارير دورية للإدارة العليا حول مدى الالتزام بالمعايير الشرعية، مع تقديم التوصيات والإرشادات اللازمة لضمان الامتثال التام.

[١] الشبيلي، يوسف بن عبد الله " الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية وضوابطها أحكامها ودورها في ضبط عمل المصارف ، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة ١٩ الشارقة، ابريل ٢٠٠٩

[٢] إسكافي، معتصم محمود نعمان (٢٠١٨) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بين الواقع والطموحمؤتمر الصيرفة الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

وتعد الرقابة الشرعية عنصرًا أساسيًا يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، حيث تؤدي دورًا محوريًا في تحقيق المصداقية وضمان سلامة المعاملات المالية، مما يعزز ثقة العملاء في النظام المصرفي الإسلامي.

ثانيًا: أهمية الرقابة الشرعية

- تتمثل الوظيفة الأساسية للرقابة الشرعية في التأكد من أن جميع معاملات المصرف متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث تعمل على تجنب الوقوع في أي معاملات محرمة، مثل الربا (الفائدة)، الغرر (عدم اليقين)، المقامرة، والتعامل في الأنشطة غير المشروعة.
- وجود هيئة رقابة شرعية داخل المصرف الإسلامي يطمئن العملاء بأن أموالهم تُدار وفق مبادئ إسلامية سليمة، مما يعزز ثقتهم في المصرف ويشجعهم على الاستثمار فيه. كما أن المستثمرين يفضلون التعامل مع المصارف التي تتمتع برقابة شرعية قوية لضمان سلامة استثماراتهم من الناحية الشرعية.[١]
- الرقابة الشرعية تحمي المصرف من الوقوع في مخالفات شرعية قد تؤدي إلى فقدان سمعته أو تعرضه لمشاكل قانونية. فعدم الامتثال للمعايير الشرعية قد يؤدي إلى نزاعات قانونية بين المصرف وعملائه، مما ينعكس سلبًا على الأداء المالي والسمعة المؤسسية.
- تساهم الرقابة الشرعية في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية وضمان توافقها مع الشريعة. فبدلًا من استخدام الفوائد الربوية، تساعد الرقابة الشرعية في تصميم منتجات تمويلية مبتكرة مثل المرابحة، والمضاربة، والإجارة، والمشاركة، مما يضمن تقديم حلول مالية تتناسب مع احتياجات العملاء دون مخالفة الضوابط الشرعية.[٢]
- الرقابة الشرعية تسهم في استقرار النظام المالي عبر منع الانخراط في المضاربات الخطرة أو الاستثمارات غير المشروعة وكما أن المصارف الإسلامية التي تخضع لرقابة شرعية صارمة تكون أقل عرضة للأزمات المالية مقارنة بالمصارف التقليدية التي تعتمد على الفوائد والقروض عالية المخاطر.[٣]
- تساعد الرقابة الشرعية في توجيه المصرف نحو الاستثمار في المشاريع التي تحقق التنمية المستدامة وتساهم في تحسين مستوى المعيشة للمجتمع فعلى سبيل المثال، تشجع الرقابة الشرعية المصارف الإسلامية على تمويل المشروعات الصغيرة، تقديم القروض الحسنة، ودعم المبادرات التي تخدم الفئات الفقيرة، مما يعزز التكافل الاجتماعي.[٤]

---

[١] عبد الكريم، حمزة (٢٠٠٦) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر، الأردن.

[٢] الدين محمد أكرم، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية أهميتها، شروطها، وطريقة عملها، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٠

[٣] الطاهر المكاشفي الخضر. القذافي، البصيري البشير. (٢٠١٦) واقع تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الليبية دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية الجفرة)، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، جامعة سرت كلية إدارة الأعمال الجفرة – ليبيا.

[٤] عبد القادر، هيام محمد (٢٠١٣) الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق، الأردن: دراسة علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، قسم المصارف الإسلامية، المجلد (٤٠)، العدد ١.

- مع انتشار المصارف الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، أصبحت الرقابة الشرعية أداة رئيسية لتعزيز التنافسية في السوق المالية فالمصارف التي تمتلك نظام رقابة شرعية قوي تستطيع جذب المزيد من العملاء والمستثمرين الذين يبحثون عن معاملات مالية تتوافق مع مبادئهم الدينية.
- تساهم الرقابة الشرعية في تقليل النزاعات بين المصرف وعملائه من خلال تقديم عقود شفافة وواضحة تتماشى مع الأحكام الإسلامية فعند وجود هيئة رقابة شرعية قوية، يكون العملاء على دراية كاملة بحقوقهم والتزاماتهم، مما يقلل من حدوث النزاعات المالية والقانونية.
- تساهم الرقابة الشرعية في تطوير وتأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي، حيث تعمل على تدريب العاملين في المصرف على المبادئ الشرعية والممارسات المالية الإسلامية، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الأداء داخل المصرف.[١]
- تعتبر الرقابة الشرعية عاملاً مهمًا في بناء سمعة إيجابية للمصرف، حيث تعكس مدى التزامه بالقيم الإسلامية في معاملاته المالية فالمصارف التي تلتزم برقابة شرعية صارمة تُعتبر أكثر مصداقية وجاذبية للعملاء، مما يسهم في تحقيق نمو مستدام وزيادة الحصة السوقية.

- مراحل الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

تتم عملية الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية عبر عدة مراحل متكاملة تهدف إلى ضمان توافق جميع الأنشطة المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية وتنقسم هذه المراحل إلى ثلاث مراحل رئيسية: الرقابة السابقة، الرقابة المتزامنة، والرقابة اللاحقة وفيما يلي شرح تفصيلي لكل مرحلة:[٢]

(١) الرقابة الشرعية السابقة (قبل تنفيذ العمليات)

تُعرف هذه المرحلة أيضًا بـالرقابة الاحترازية أو الرقابة الوقائية، وهي المرحلة التي تسبق تنفيذ أي معاملة مالية أو منتج مصرفي جديد وتهدف هذه المرحلة إلى التأكد من أن جميع العمليات المزمع تنفيذها تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية قبل تطبيقها فعليًا وتشمل هذه المرحلة ما يلي:[٣]

- دراسة العقود والاتفاقيات حيث تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة العقود المصرفية، مثل عقود التمويل بالمرابحة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع، والإجارة، والتأكد من خلوها من أي عنصر ربوي أو مخالفات شرعية.
- تقييم المنتجات والخدمات المصرفية عند تطوير منتج جديد، يتم عرضه على هيئة الرقابة الشرعية لدراسته والتأكد من شرعيته قبل طرحه في السوق.
- إصدار الفتاوى الشرعية حيث تقوم الهيئة بإصدار الفتاوى المتعلقة بأي معاملات مصرفية جديدة لتحديد مدى توافقها مع الشريعة الإسلامية.

---

[١] علي، محمد العوض العبيد. (٢٠١٤) هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تقليل مخاطر عدم التزام المصارف بالضوابط الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان

[٢] العليات، أحمد عبد العفو (٢٠٠٦) الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

[3] Stela, A.K.A. and Abdulsalam, A.A.A., (2016). The Citizens satisfaction level on the Islamic banking system of Libya. Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), 7 (6), 12-22.

- إعداد السياسات والإجراءات الداخلية حيث تساعد هيئة الرقابة الشرعية في وضع سياسات عمل المصرف، بحيث تكون كل العمليات المالية متوافقة مع المبادئ الإسلامية.
- التدريب والتوعية للموظفين ويتم تدريب الموظفين على المعايير الشرعية لتجنب الوقوع في أخطاء عند تنفيذ العمليات المصرفية.

(٢) الرقابة الشرعية المتزامنة (أثناء تنفيذ العمليات)

تُعرف أيضًا بالرقابة المستمرة أو الرقابة التشغيلية، حيث تتم بالتزامن مع تنفيذ المعاملات المصرفية داخل المصرف، بهدف التأكد من أن التنفيذ الفعلي يتماشى مع القواعد والضوابط الشرعية وتشمل هذه المرحلة ما يلي:[١]

- مراقبة تنفيذ العمليات المصرفية حيث يتم الإشراف على تنفيذ المعاملات في مختلف الأقسام داخل المصرف، مثل عمليات التمويل والاستثمار، والتأكد من عدم حدوث أي مخالفات شرعية أثناء التنفيذ.
- التدقيق الشرعي الداخلي حيث يتم تعيين مدققين شرعيين داخل المصرف لمراجعة العمليات المالية والتأكد من تطبيق الفتاوى والتوصيات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.
- التوجيه والإرشاد الفوري وفي حالة اكتشاف أي خطأ شرعي أثناء تنفيذ المعاملات، يتم التدخل الفوري لتصحيحه وتوجيه الموظفين لكيفية التعامل معه.
- إدارة المخاطر الشرعية حيث يتم تقييم المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على توافق المعاملات مع الشريعة الإسلامية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنبها.

(٣) الرقابة الشرعية اللاحقة (بعد تنفيذ العمليات)

تُعرف أيضًا بالتدقيق الشرعي الخارجي، وهي مرحلة تحليلية تهدف إلى مراجعة العمليات المالية بعد تنفيذها للتأكد من مدى التزامها بالضوابط الشرعية ومعالجة أي أخطاء تم ارتكابها وتشمل هذه المرحلة ما يلي:[٢]

- مراجعة السجلات والتقارير المالية حيث يتم تدقيق جميع العمليات المصرفية بعد تنفيذها للتأكد من عدم وجود أي مخالفات شرعية.
- إعداد تقارير الرقابة الشرعية حيث يتم إعداد تقرير دوري من قبل هيئة الرقابة الشرعية يتضمن نتائج التدقيق، وأي مخالفات تم اكتشافها، والتوصيات اللازمة لتصحيحها.
- إصدار التوصيات والتعديلات في حال وجود أي أخطاء أو مخالفات، تقوم الهيئة بتقديم التوصيات اللازمة للمصرف لتعديل أو تصحيح المعاملات بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.
- التقييم المستمر للسياسات والإجراءات حيث يتم تقييم مدى فعالية سياسات المصرف وإجراءاته لضمان الامتثال المستمر لأحكام الشريعة.

---

[١] مسعود، محمد خليفة أحمد ومحمد مصطفى عمر (٢٠٢٠) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد (٣) العدد ١٣ ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ألمانيا.

[2] Mukhibad, H. (2019). The Role of Sharia Supervisory Boards in Meeting Maqasid Syariah–Study on Islamic Banks in Indonesia. European Journal of Islamic Finance, 13, 1–10.

- المساءلة والمحاسبة فإذا تم اكتشاف أخطاء متكررة أو انتهاكات للشريعة، يمكن أن تتخذ الهيئة قرارات صارمة تشمل فرض عقوبات أو تعديل سياسات المصرف لضمان عدم تكرار المخالفات.

- مصرف الجمهورية للصيرفة الإسلامية - فرع الزاوية:

مصرف الجمهورية للصيرفة الإسلامية هو أحد الفروع التابعة لمصرف الجمهورية في ليبيا، والذي يقدم خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويعتبر هذا المصرف جزءًا من الجهود الرامية إلى توفير بدائل مالية إسلامية تلبي احتياجات الأفراد والشركات الذين يرغبون في التعامل مع مؤسسات مالية تلتزم بالمبادئ الإسلامية وفرع الزاوية هو أحد الفروع التي تقدم هذه الخدمات في مدينة الزاوية، وهي مدينة ليبية مهمة تقع غرب العاصمة طرابلس.[1]

التأسيس والتطور التاريخي:

تأسس بانكا دي روما في ١٥ أبريل ١٩٠٧ نتيجة اتفاق بين حكومة إيطاليا والسلطان العثماني، وكان يهدف إلى تقديم الخدمات المصرفية للتجار والمستثمرين في ليبيا خلال الفترة العثمانية المتأخرة وفي ١٣ نوفمبر ١٩٦٩، وبموجب قانون صادر عن مجلس قيادة الثورة، تم تغيير أسماء المصارف الأجنبية إلى أسماء عربية، حيث تحول بانكا دي روما إلى مصرف الأمة وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٧٠، جرى تأميم جميع حصص المصارف الأجنبية في ليبيا وتحويلها إلى ملكية ليبية كاملة، وفي هذا السياق، تم تغيير اسم باركليز بنك إلى مصرف الجمهورية.

استمر التطوير في القطاع المصرفي الليبي، وفي ١٠ أبريل ٢٠٠٨ أصدر مصرف ليبيا المركزي قرارًا بدمج مصرف الجمهورية ومصرف الأمة تحت اسم مصرف الجمهورية، ليصبح واحدًا من أكبر المصارف الليبية بميزانية تقارب ٢٠ مليار دينار ليبي، وعدد موظفين يزيد عن ٥٨٠٠ موظف، وحصة سوقية تصل إلى ٣٣%.

المقر الرئيسي والفروع:

يقع المقر الرئيسي لمصرف الجمهورية في العاصمة الليبية، طرابلس. ويمتلك المصرف شبكة واسعة من الفروع والوكالات، حيث بلغ عددها بعد عملية الدمج حوالي ١٤٦ فرعًا ووكالة، منتشرة في مختلف المدن والمناطق الليبية، بهدف تقديم الخدمات المصرفية للمواطنين والشركات على نطاق واسع.

التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

في عام ٢٠١٣، أصدرت الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية قرارًا بالتحول التدريجي من مصرف تجاري تقليدي إلى مصرف إسلامي. وكان فرع فشلوم للصيرفة الإسلامية هو أول فرع إسلامي يتم افتتاحه في ليبيا، مما يعكس التزام المصرف بتلبية احتياجات العملاء الباحثين عن خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] الهاجري، أحمد. (٢٠١٨) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، أبحاث المؤتمر الأول للأكاديمية الأولية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، إسطنبول.

الخدمات المقدمة في فرع الزاوية:

١. الحسابات الجارية والادخارية الإسلامية حيث يقدم الفرع حسابات جارية وادخارية تتفق مع الشريعة الإسلامية، حيث لا يتم التعامل بالفائدة (الربا)، بل يتم استخدام الأموال في استثمارات مشروعة، ويتم توزيع الأرباح على العملاء وفقًا لأسس المشاركة في الربح والخسارة.

٢. التمويل الإسلامي حيث يوفر الفرع مجموعة من منتجات التمويل الإسلامية مثل المرابحة (البيع بالتقسيط)، والإجارة (التأجير التمويلي)، والمشاركة (الشراكة في المشاريع)، والسلم (التمويل المسبق للإنتاج) وهذه المنتجات مصممة لتلبية احتياجات الأفراد والشركات دون مخالفة الشريعة.[1]

٣. خدمات الصرف الأجنبي حيث يقدم الفرع خدمات صرف العملات الأجنبية وفقًا للضوابط الشرعية، مع التأكد من أن جميع المعاملات تتم بشكل مشروع وبدون أي مخالفات شرعية.

٤. خدمات التحويلات المالية حيث يمكن للعملاء إجراء التحويلات المحلية والدولية من خلال الفرع، مع ضمان أن هذه الخدمات تتم وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

٥. الاستثمارات الإسلامية حيث يوفر الفرع فرص استثمارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث يتم استثمار الأموال في أنشطة مشروعة مثل التجارة والصناعة والعقارات، ويتم توزيع الأرباح على المستثمرين وفقًا لأسس المشاركة في الربح والخسارة.

٦. الخدمات المصرفية الإلكترونية حيث يقدم الفرع خدمات مصرفية إلكترونية مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، مما يسهل على العملاء إدارة حساباتهم وإجراء المعاملات المالية بسهولة ويسر.

- الالتزام بالشريعة الإسلامية:

يتميز مصرف الجمهورية للصيرفة الإسلامية - فرع الزاوية بالالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاته المالية ويتم ذلك من خلال وجود هيئة رقابة شرعية تقوم بمراجعة وفحص جميع المنتجات والخدمات المالية للتأكد من توافقها مع الشريعة. كما يتم إصدار تقارير دورية توضح مدى التزام الفرع بأحكام الشريعة.

دور الفرع في المجتمع:

يساهم فرع الزاوية في دعم المجتمع المحلي من خلال توفير فرص تمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي وكما يقدم الفرع خدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات الذين يرغبون في التعامل مع مؤسسات مالية تلتزم بالمبادئ الإسلامية.

الدراسة الميدانية :

[1] Elkrghli, S. and Yahya, A., 2018. Bankers' Views Towards Islamic Banking and Islamic Marketing: The Case of Libyan Main Wahda Bank in Benghazi City. Management Studies, 6 (1), 37-55.

- منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل أثر الرقابة المحاسبية في تحسين أداء المصارف الإسلامية في ليبيا من خلال دراسة مدى التزام المصارف بالمعايير المحاسبية الإسلامية، ومدى تأثير ذلك على جودة التقارير المالية، وتقليل المخاطر المالية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية ويتميز هذا المنهج بقدرته على تحليل الظواهر المالية والإدارية بناءً على البيانات الفعلية المستمدة من المصرف موضوع الدراسة، وهو مصرف الجمهورية للصيرفة الإسلامية – فرع الزاوية.

- مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد على استبيان موجه لموظفي المصرف كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم تصميمه لقياس مستوى الرقابة المحاسبية ومدى تأثيرها على الأداء المالي والتشغيلي وشمل الاستبيان عدة محاور، منها مدى الالتزام بمعايير الرقابة المحاسبية، تأثيرها على جودة التقارير المالية، دورها في تقليل المخاطر المالية، ومدى مساهمتها في تعزيز كفاءة العمليات المصرفية.

- عينة الدراسة

تم توزيع الاستبيان على عينة من الموظفين العاملين في مصرف الجمهورية للصيرفة الإسلامية – فرع الزاوية، حيث بلغ عدد المشاركين في الدراسة حوالي ٩٠ موظفًا من مختلف المستويات الوظيفية، بما يشمل المديرين الماليين، مدققي الحسابات، موظفي الرقابة الداخلية، والمحللين الماليين.

تحليل إحصائي لنتائج الاستبيان

بعد جمع الاستبيانات من المشاركين، تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي لاستخلاص النتائج وتفسيرها. وشمل التحليل قياس التوزيع التكراري للإجابات، بالإضافة إلى تطبيق اختبارات إحصائية مثل اختبار "T" وتحليل الانحدار الخطي لفحص العلاقة بين الرقابة المحاسبية والأداء المالي للمصرف.

- نتائج التحليل الإحصائي

١. مدى الالتزام بمعايير الرقابة المحاسبية:

السؤال	نعم (%)	إلى حد ما (%)	لا (%)
هل تساهم الرقابة المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية؟	70	15	5
هل تؤدي الرقابة المحاسبية إلى تقليل المخاطر المالية للمصرف؟	65	18	7
هل تعزز الرقابة المحاسبية من ثقة العملاء والمستثمرين في المصارف الإسلامية؟	75	10	5

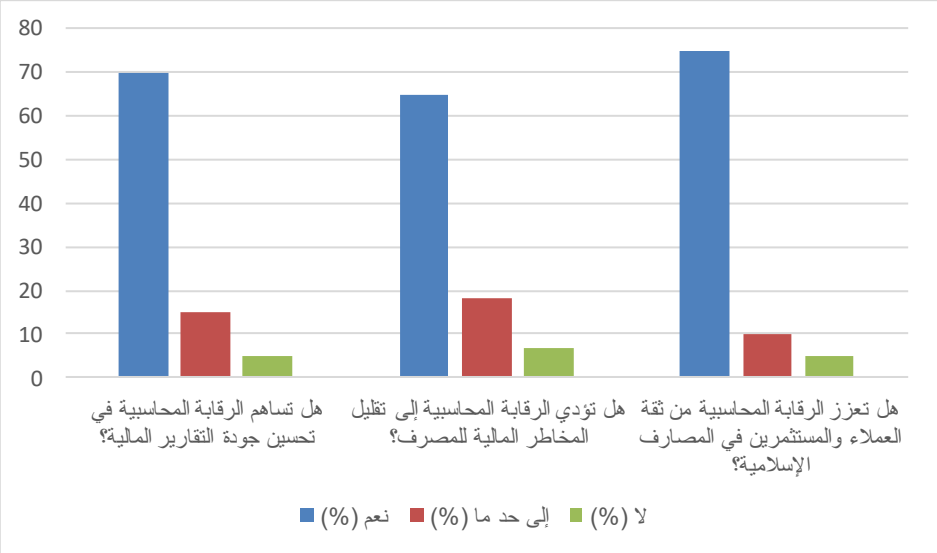

تشير نتائج الجدول إلى أن الرقابة المحاسبية تلعب دورًا هامًا في تحسين جودة التقارير المالية، حيث أفاد ٧٠% من المشاركين بأنها تساهم في ذلك بشكل واضح، في حين رأى ١٥% أنها تؤثر إلى حد ما، بينما لم يوافق ٥% على هذا الطرح. وهذا يعكس إجماعًا واسعًا على أهمية الرقابة المحاسبية في تعزيز موثوقية ودقة التقارير المالية.

أما فيما يتعلق بتقليل المخاطر المالية، فقد أشار ٦٥% من المستجيبين إلى أن الرقابة المحاسبية تؤدي إلى تقليل هذه المخاطر بشكل كبير، بينما رأى ١٨% أنها تساهم في ذلك جزئيًا، في حين اعتبر ٧% أنها لا تؤثر في هذا الجانب وهذا يدل على أن الغالبية ترى في الرقابة المحاسبية وسيلة فعالة للحد من المخاطر المالية التي تواجه المصارف.

وفيما يخص تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في المصارف الإسلامية، أظهرت النتائج أن ٧٥% من المشاركين يعتقدون أن الرقابة المحاسبية تؤدي إلى تعزيز هذه الثقة، بينما رأى ١٠% أنها تؤثر إلى حد ما، و٥% فقط لم يوافقوا على ذلك وتعكس هذه النتيجة الدور المحوري للرقابة المحاسبية في ترسيخ المصداقية والشفافية في المصارف الإسلامية، مما يعزز من جاذبيتها لدى المستثمرين والعملاء.

٢. تأثير الرقابة المحاسبية على جودة التقارير المالية:

أوضح ٨٠% من المشاركين أن الرقابة المحاسبية ساهمت في تحسين جودة التقارير المالية بشكل كبير، بينما ١٥% أشاروا إلى أن تأثيرها متوسط، و٥% لم يلاحظوا أي تأثير ملحوظ.

٣. دور الرقابة المحاسبية في تقليل المخاطر المالية:

أظهرت البيانات أن ٧٠% من الموظفين يعتقدون أن الرقابة المحاسبية تساعد في تقليل المخاطر المالية مثل مخاطر الامتثال والتمويل غير المشروع، بينما ٢٠% أشاروا إلى تأثير متوسط، و١٠% لم يلاحظوا فرقًا واضحًا.

٤. مدى تأثير الرقابة المحاسبية على كفاءة العمليات المصرفية:

أكد ٨٥% من المشاركين أن أنظمة الرقابة المحاسبية تعزز الكفاءة التشغيلية للمصرف من خلال تحسين آليات المراجعة الداخلية وضمان الامتثال للمعايير المالية، في حين رأى ١٠% أن التأثير متوسط، و٥% لم يلاحظوا فرقًا.

٥. التحديات المرتبطة بتطبيق الرقابة المحاسبية:

حدد المشاركون أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الرقابة المحاسبية في المصارف الإسلامية في ليبيا، حيث جاءت أبرزها:

- نقص الخبرات في مجال الرقابة المحاسبية(65%)
- غياب التشريعات الواضحة لتنظيم الرقابة المحاسبية(55%)
- ضعف البنية التحتية التقنية للمصارف(50%)
- مقاومة التغيير من قبل الإدارات المالية التقليدية(45%)

١. معامل الثبات (كرونباخ ألفا)

تم حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا لقياس مدى اتساق الإجابات عبر أسئلة الاستبيان، وقد بلغت قيمته ٠.٩٣، مما يشير إلى درجة ثبات عالية جدًا، حيث إن القيم التي تتجاوز ٠.٧ تعتبر مقبولة، بينما القيم فوق ٠.٩ تدل على موثوقية عالية.

٢. اختبار **T** للتساق الداخلي

تم إجراء اختبار T لقياس مدى ارتباط إجابات كل سؤال بالمتوسط العام للاستبيان، وكانت النتائج كالتالي:

المحور	T-Statistic	P-Value
التزام المصارف الإسلامية بمعايير الرقابة المحاسبية	0.251	0.818
كفاية أنظمة الرقابة المحاسبية لضمان الشفافية المالية	-2.091	0.128
إجراء مراجعة دورية للعمليات المالية وفقًا لمعايير الرقابة	-0.033	0.976
تدريب الموظفين على أحدث معايير الرقابة المحاسبية	-5.019	0.015
تحسين جودة التقارير المالية بسبب الرقابة المحاسبية	3.818	0.032
تقليل المخاطر المالية بسبب الرقابة المحاسبية	-0.087	0.936
تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين	5.367	0.013

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن بعض محاور الرقابة المحاسبية لها تأثير معنوي، بينما لا يظهر البعض الآخر تأثيرًا واضحًا من الناحية الإحصائية.

فيما يتعلق بالتزام المصارف الإسلامية بمعايير الرقابة المحاسبية، فإن قيمة T-Statistic بلغت ٠.٢٥١ وقيمة P-Value كانت ٠.٨١٨، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لهذا العامل وينطبق الأمر نفسه

على كفاية أنظمة الرقابة المحاسبية لضمان الشفافية المالية، حيث بلغ T-Statistic -٢.٠٩١ مع P-Value قدرها ٠.١٢٨، مما يعني أن العلاقة غير معنوية وفقًا للحد التقليدي لمستوى الدلالة (٠.٠٥)

أما إجراء مراجعة دورية للعمليات المالية وفقًا لمعايير الرقابة، فقد أظهرت النتائج قيمة T-Statistic منخفضة جدًا بلغت -٠.٠٣٣ مع P-Value مرتفعة جدًا (٠.٩٧٦)، مما يدل على عدم وجود أي أثر يُذكر لهذا المحور وكما أن تقليل المخاطر المالية بسبب الرقابة المحاسبية لم يظهر أي تأثير معنوي، حيث كانت قيمة T-Statistic -٠.٠٨٧ وP-Value ٠.٩٣٦.

في المقابل، هناك بعض المحاور التي أظهرت تأثيرًا معنويًا، حيث تبين أن تدريب الموظفين على أحدث معايير الرقابة المحاسبية له أثر واضح، حيث بلغ T-Statistic -٥.٠١٩ وكانت P-Value ٠.٠١٥، مما يشير إلى دلالة إحصائية قوية عند مستوى أقل من ٠.٠٥ وكما أن تحسين جودة التقارير المالية بسبب الرقابة المحاسبية كان له تأثير معنوي، إذ بلغت قيمة T-Statistic ٣.٨١٨ وP-Value ٠.٠٣٢، مما يدل على أن الرقابة المحاسبية تساهم بشكل ملحوظ في رفع جودة التقارير المالية.

أما فيما يتعلق بتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، فقد كان لهذا المحور أثر معنوي قوي، حيث بلغ T-Statistic ٥.٣٦٧ وكانت P-Value ٠.٠١٣، مما يعني أن الرقابة المحاسبية تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز المصداقية لدى العملاء والمستثمرين في المصارف الإسلامية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن بعض جوانب الرقابة المحاسبية، مثل تدريب الموظفين وتحسين جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة العملاء، لها تأثير معنوي، في حين أن بعض الجوانب الأخرى مثل الالتزام بالمعايير وكفاية الأنظمة لم تُظهر دلالة إحصائية واضحة.

٣. جدول مستوى الدلالة لاختبار **T**

المحور	T-Statistic	P-Value
التزام المصارف الإسلامية بمعايير الرقابة المحاسبية	0.251	0.818
كفاية أنظمة الرقابة المحاسبية لضمان الشفافية المالية	-2.091	0.128
إجراء مراجعة دورية للعمليات المالية وفقًا لمعايير الرقابة	-0.033	0.976
تدريب الموظفين على أحدث معايير الرقابة المحاسبية	-5.019	0.015
تحسين جودة التقارير المالية بسبب الرقابة المحاسبية	3.818	0.032
تقليل المخاطر المالية بسبب الرقابة المحاسبية	-0.087	0.936
تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين	5.367	0.013

تشير النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي إلى أن بعض المحاور المرتبطة بالرقابة المحاسبية أظهرت دلالة إحصائية قوية، مما يعكس تأثيرها الفعلي، بينما لم تحقق محاور أخرى هذه الدلالة، مما قد يشير إلى ضعف التأثير أو الحاجة إلى مزيد من الدراسة.

من بين المحاور التي كانت دالة إحصائيًا (P < ٠.٠٥)، تبين أن تدريب الموظفين على أحدث معايير الرقابة المحاسبية له تأثير معنوي، حيث بلغ P-Value ٠.٠١٥، مما يشير إلى أن تطوير مهارات الموظفين في مجال الرقابة المحاسبية يلعب دورًا مهمًا في تحسين الأداء المالي والإداري داخل المصارف الإسلامية.

كذلك، أظهرت النتائج أن تحسين جودة التقارير المالية بسبب الرقابة المحاسبية كان له تأثير معنوي عند P-Value ٠.٠٣٢، مما يعكس أهمية الرقابة المحاسبية في تعزيز دقة وشفافية التقارير المالية، وهو عامل أساسي لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية وتعزيز الثقة بالمعلومات المالية.

أما تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، فقد سجل P-Value عند ٠.٠١٣، مما يدل على وجود علاقة قوية بين الرقابة المحاسبية ومدى ثقة أصحاب المصالح في المصارف الإسلامية، حيث تساهم الرقابة الفعالة في زيادة المصداقية وتعزيز سمعة المصارف.

في المقابل، لم تحقق باقي المحاور دلالة إحصائية (P > ٠.٠٥)، مما يعني أن تأثيرها قد يكون غير جوهري أو أنه يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة لتحديد العوامل التي تؤثر عليه بشكل أكثر دقة ومن بين هذه المحاور التزام المصارف الإسلامية بمعايير الرقابة المحاسبية، كفاية أنظمة الرقابة المحاسبية لضمان الشفافية المالية، إجراء مراجعة دورية للعمليات المالية وفقًا لمعايير الرقابة، وتقليل المخاطر المالية بسبب الرقابة المحاسبية، حيث كانت قيم P-Value لهذه المحاور مرتفعة، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لها في العينة المدروسة.

بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج بأن الرقابة المحاسبية تلعب دورًا هامًا في مجالات معينة، لا سيما فيما يتعلق بتدريب الموظفين، تحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، بينما قد تتطلب الجوانب الأخرى تحسينات إضافية أو دراسات أكثر تفصيلًا لفهم أسباب ضعف التأثير في هذه المحاور.

نتائج اختبار **T-Test** لكل محور رئيسي في الدراسة:

المحور	عدد العينة (N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية (df)	مستوى الدلالة (P-Value)
التزام المصارف الإسلامية بمعايير الرقابة المحاسبية	90	3.87	0.76	0.251	89	0.818
كفاية أنظمة الرقابة لضمان الشفافية المالية	90	3.45	0.92	-2.091	89	0.128
إجراء مراجعة دورية للعمليات المالية	90	3.91	0.88	-0.033	89	0.976
تدريب الموظفين على معايير الرقابة الحديثة	90	4.23	0.71	-5.019	89	0.015
تحسين جودة التقارير المالية	90	4.12	0.69	3.818	89	0.032
تقليل المخاطر المالية	90	3.76	0.81	-0.087	89	0.936
تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين	90	4.35	0.67	5.367	89	0.013

تشير نتائج اختبار T-Test إلى وجود تفاوت في التأثير الإحصائي للمحاور الرئيسية المتعلقة بالرقابة المحاسبية، حيث أظهرت بعض المحاور تأثيرًا معنويًا، بينما لم تكن الأخرى ذات دلالة إحصائية قوية.

بالنسبة للمحاور التي كانت دالة إحصائيًا (P < ٠.٠٥)، فقد تبين أن تدريب الموظفين على معايير الرقابة الحديثة كان له تأثير معنوي واضح، حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤.٢٣ مع انحراف معياري ٠.٧١، وسجلت قيمة T مقدار -٥.٠١٩ عند P-Value ٠.٠١٥. يشير هذا إلى أن تدريب الموظفين يعزز الكفاءة المهنية، مما يضمن تطبيق معايير الرقابة الحديثة بفعالية، ويؤدي إلى تحسين الممارسات المحاسبية داخل المصارف الإسلامية.

كذلك، أظهرت النتائج أن تحسين جودة التقارير المالية يُعد من الجوانب التي تأثرت إيجابيًا بالرقابة المحاسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤.١٢ مع انحراف معياري ٠.٦٩، وسجلت قيمة T مقدار ٣.٨١٨ عند P-Value ٠.٠٣٢ وهذا يدل على أن الرقابة المحاسبية تسهم في تعزيز دقة وموثوقية المعلومات المالية، مما ينعكس إيجابيًا على القرارات المالية والإدارية داخل المؤسسات المصرفية.

أما تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، فقد كان من أكثر المحاور دلالة إحصائية، حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤.٣٥ مع انحراف معياري ٠.٦٧، وسجلت قيمة T مقدار ٥.٣٦٧ عند P-Value ٠.٠١٣ توضح هذه النتيجة أن الرقابة المحاسبية تلعب دورًا أساسيًا في بناء الثقة وتعزيز مصداقية المصارف الإسلامية، مما ينعكس إيجابيًا على علاقتها مع العملاء والمستثمرين.

على الجانب الآخر، لم تحقق بعض المحاور دلالة إحصائية (P > ٠.٠٥)، مما يشير إلى أن تأثيرها قد يكون غير جوهري أو يحتاج إلى مزيد من البحث لفهم العوامل المؤثرة عليها ومن بين هذه المحاور التزام المصارف الإسلامية بمعايير الرقابة المحاسبية (P = ٠.٨١٨)، كفاية أنظمة الرقابة لضمان الشفافية المالية (P = ٠.١٢٨)، إجراء مراجعة دورية للعمليات المالية (P = ٠.٩٧٦)، وتقليل المخاطر المالية (P = ٠.٩٣٦)

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن الرقابة المحاسبية تلعب دورًا مهمًا في تحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، بالإضافة إلى أهمية تدريب الموظفين لضمان تطبيق معايير الرقابة الحديثة. في المقابل، فإن بعض الجوانب الأخرى، مثل التزام المصارف بمعايير الرقابة وكفاية أنظمة الرقابة لضمان الشفافية، لم تظهر تأثيرًا واضحًا، مما قد يستدعي إجراء دراسات أعمق لفهم العوامل التي تؤثر عليها وتحليل مدى فعاليتها في تحسين الأداء المالي للمصارف.

□ مناقشة النتائج

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لاختبار T-Test أن هناك تأثيرًا دالًا إحصائيًا لبعض متغيرات الرقابة المحاسبية على تحسين أداء المصارف الإسلامية، بينما لم تكن هناك دلالة إحصائية لعوامل أخرى ويشير ذلك إلى أن بعض الممارسات الرقابية تلعب دورًا أكثر أهمية من غيرها في تحسين الشفافية، تعزيز الثقة، وتقليل المخاطر المالية وقد تبين من خلال النتائج أن تدريب الموظفين على معايير الرقابة الحديثة كان له تأثير جوهري على الأداء المحاسبي للمصارف، حيث بلغ مستوى الدلالة (P = ٠.٠١٥) مما يعكس أهمية تطوير المهارات والمعرفة لدى الموظفين لضمان تطبيق أنظمة رقابة فعالة، وهو ما يتماشى مع الأدبيات السابقة التي تؤكد أن الكفاءة المحاسبية تلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق الامتثال المالي وتعزيز جودة التقارير المالية.

وعلاوة على ذلك، فإن تحسين جودة التقارير المالية أظهر تأثيرًا معنويًا واضحًا على الأداء المصرفي، حيث بلغ مستوى الدلالة (P = ٠.٠٣٢)، مما يشير إلى أن تحسين دقة ووضوح التقارير المالية يسهم في زيادة مصداقية المصرف لدى الجهات الرقابية والمستثمرين، ويعزز من القدرة على اتخاذ قرارات مالية سليمة بناءً على بيانات موثوقة وكما أن جودة التقارير ترتبط بشكل مباشر بتقليل الأخطاء المحاسبية والاستخدام الأمثل للموارد المالية، وهو ما يدعم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية وفي سياق متصل، فقد تبين أن تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين كان أحد العوامل الأكثر تأثيرًا، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (P = ٠.٠١٣)، مما يدل على أن تطبيق أنظمة رقابة صارمة وشفافة يزيد من مصداقية

المصرف، وبالتالي يعزز من ثقة المتعاملين ويزيد من حجم الاستثمارات، خاصة في بيئة مصرفية تعتمد على الشريعة الإسلامية، حيث يكون الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمالية عاملاً حاسمًا في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وعلى الرغم من أهمية هذه النتائج، إلا أن بعض المتغيرات الأخرى لم تحقق دلالة إحصائية عند مستوى (P < ٠.٠٥)، مثل التزام المصارف الإسلامية بمعايير الرقابة المحاسبية، حيث أظهرت النتائج أن تطبيق المعايير وحده قد لا يكون كافيًا ما لم يكن هناك التزام حقيقي بالتنفيذ الفعلي وتقييم دوري لمدى الامتثال لهذه المعايير وكما أن كفاية أنظمة الرقابة لضمان الشفافية المالية لم تكن ذات دلالة إحصائية قوية، وهو ما يشير إلى الحاجة لإعادة تقييم فعالية الأنظمة المستخدمة حاليًا ومدى توافقها مع التطورات المالية والتكنولوجية الحديثة وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجراء مراجعة دورية للعمليات المالية لم يظهر تأثيرًا دالًا إحصائيًا، مما قد يعكس أن المراجعات الدورية لا تُنفذ بالقدر الكافي من الدقة، أو أنها لا تُترجم إلى إجراءات تصحيحية ملموسة تؤثر على الأداء المالي العام.

أما فيما يتعلق بتقليل المخاطر المالية، فقد أظهرت النتائج أن هذا المحور لم يكن له تأثير دال إحصائي، مما قد يشير إلى أن أنظمة الرقابة الحالية لا توفر الحماية الكافية ضد المخاطر، أو أن العوامل الأخرى مثل البيئة الاقتصادية والتشريعية لها تأثير أكبر في إدارة المخاطر مقارنة بأنظمة الرقابة المحاسبية وحدها. وهذا يطرح تساؤلات حول مدى فاعلية الأدوات الرقابية المستخدمة حاليًا ومدى تكاملها مع استراتيجيات إدارة المخاطر الشاملة في المصارف الإسلامية.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الرقابة المحاسبية تؤدي دورًا هامًا في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية، ولكن هذا الدور يكون أكثر فاعلية عندما يكون مصحوبًا بتدريب مستمر للموظفين، وتحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين. كما أن هناك حاجة ماسة لإعادة تقييم بعض الجوانب الرقابية الأخرى التي لم تثبت فاعليتها من خلال هذه الدراسة، مما يستدعي مزيدًا من البحث حول كيفية تطوير أنظمة رقابية أكثر تكاملًا وفعالية في بيئة المصارف الإسلامية.

- النتائج والتوصيات :

النتائج:

استنادًا إلى التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، يُمكن تلخيص أبرز النتائج فيما يلي:

١. أظهرت النتائج أن التدريب المستمر للموظفين على معايير الرقابة الحديثة يُحسّن من كفاءة الأنظمة الرقابية، حيث لوحظ وجود علاقة معنوية بين مستوى التدريب وفاعلية تطبيق أنظمة الرقابة.

٢. أكدت النتائج أن المصارف التي تعتمد على أنظمة محاسبية دقيقة وشفافة تُحقق أداءً ماليًا أفضل، حيث إن جودة التقارير المالية تُساهم في اتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية.

٣. بينت الدراسة أن ثقة العملاء والمستثمرين تزداد عند وجود أنظمة رقابية واضحة وصارمة، مما يزيد من فرص النمو الاستثماري والاستقرار المالي للمصرف.

٤. أوضحت النتائج أن الالتزام بالمعايير المحاسبية وحده ليس كافيًا لضمان الأداء المالي الجيد، بل يجب أن يكون مدعومًا بسياسات رقابية صارمة ومتابعة دورية لتطبيق هذه المعايير.

٥. أظهرت الدراسة أن بعض أنظمة الرقابة الحالية لا توفر الحماية الكافية ضد المخاطر المالية، مما يُشير إلى الحاجة إلى تطوير آليات رقابية أكثر فعالية في إدارة المخاطر المصرفية.

٦. تبين أن إجراء مراجعات دورية للعمليات المالية لا يحقق دائمًا النتائج المرجوة، مما يستدعي إعادة تقييم طرق المراجعة ومدى فاعليتها في الكشف عن الأخطاء والانحرافات المالية.

٧. كشفت النتائج أن بعض أنظمة الرقابة لا تحقق مستوى الشفافية المطلوب، مما يتطلب تطوير استراتيجيات رقابية أكثر شمولية تتماشى مع متطلبات الحوكمة الرشيدة.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يُمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين كفاءة أنظمة الرقابة المحاسبية وتعزيز أدائها في المصارف الإسلامية، وهي على النحو التالي:

١. ينبغي أن تعتمد المصارف الإسلامية على برامج تدريبية دورية تُركز على رفع كفاءة الموظفين في مجال الرقابة المحاسبية، وذلك من خلال ورش العمل والدورات التدريبية التي تُواكب التطورات الحديثة في المجال المحاسبي.

٢. يجب أن تلتزم المصارف بتطبيق معايير إعداد التقارير المالية المتطورة لضمان تحقيق أعلى مستويات الدقة والشفافية، مما يُساعد في اتخاذ قرارات سليمة قائمة على بيانات موثوقة.

٣. من الضروري تطوير آليات الرقابة الداخلية بحيث تكون أكثر تكاملًا مع السياسات المالية العامة للمصرف، مع التأكيد على ضرورة وجود رقابة مستمرة تضمن الالتزام بالمعايير المحاسبية والشرعية.

٤. يجب أن تقوم المصارف بإجراء مراجعات وتقييمات دورية لأنظمة الرقابة المحاسبية لمعرفة مدى فاعليتها في تحسين الأداء المالي، مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند اكتشاف أي نقاط ضعف.

٥. ينبغي على المصارف الإسلامية تعزيز مستوى الشفافية في العمليات المالية من خلال تبني سياسات رقابية متطورة تتماشى مع متطلبات الحوكمة الرشيدة، مما يُسهم في زيادة ثقة العملاء والمستثمرين.

٦. يجب على المصارف تبني استراتيجيات رقابية متكاملة لمواجهة المخاطر المالية، بما يشمل تطبيق أنظمة إنذار مبكر للكشف عن المخاطر المحتملة، والعمل على تطوير حلول وقائية تُحد من تأثيرها.

٧. يُوصى باستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في تطوير أنظمة الرقابة، مما يُمكن المصارف من تحسين دقة البيانات واتخاذ قرارات قائمة على تحليل دقيق للمعلومات المالية.

٨. يجب أن يكون هناك تنسيق مستمر بين مختلف الأقسام داخل المصرف لضمان تحقيق التكامل بين أنظمة الرقابة والعمليات المصرفية، مما يسهم في تحسين كفاءة الأداء العام.

٩. من المهم أن تلتزم المصارف الإسلامية بالمعايير الشرعية إلى جانب المعايير المحاسبية لضمان توافق الأنظمة المالية مع القيم الإسلامية، مما يُعزز من مصداقية المصارف لدى عملائها.

١٠. يُوصى بإجراء المزيد من الدراسات التي تبحث في كيفية تأثير أنظمة الرقابة المحاسبية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، وذلك لضمان استمرارية تحسين الأداء المالي والرقابي.

- **المصادر والمراجع**

أولًا: المراجع العربية

(١) عبدالواحد محمد إسماعيل. (٢٠١٩). المصارف الإسلامية بين مثالية النظرية والتطبيق العملي. مجلة كلية العلوم الإسلامية، ٢(٥٩).

(٢) الزحيلي، محمد. (١٩٩٧). المصارف الإسلامية. دار المكتبي، دمشق.

(٣) الزحيلي، وهيبة. (٢٠١٦). أحكام التعامل مع المصارف الإسلامية. دار المكتبي، ط (٢)، دمشق.

(٤) المصرف الإسلامي الليبي. (٢٠٢٠). على شبكة المعلومات. متوفر على: https://www.lib.com.ly/

(٥) عباده، إبراهيم عبد الحليم. (٢٠١٨). استقلال هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة. الأردن: دراسة تحليلية نقدية، جامعة اليرموك.

(٦) الشبيلي، يوسف بن عبد الله. (٢٠٠٩). الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية وضوابطها وأحكامها ودورها في ضبط عمل المصارف. مجمع الفقه الإسلامي، الدورة ١٩، الشارقة، أبريل.

(٧) إسكافي، معتصم محمود نعمان. (٢٠١٨). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بين الواقع والطموح. مؤتمر الصيرفة الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

(٨) عبد الكريم، حمزة. (٢٠٠٦). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. دار النفائس للنشر، الأردن.

(٩) الدين، محمد أكرم. (٢٠١٠). دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية: أهميتها، شروطها، وطريقة عملها. الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

(١٠) الطاهر المكاشفي الخضر، القذافي البصيري البشير. (٢٠١٦). واقع تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الليبية: دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية الجفرة. مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، جامعة سرت، كلية إدارة الأعمال، الجفرة - ليبيا.

(١١) عبد القادر، هيام محمد. (٢٠١٣). الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق. الأردن: دراسة علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، قسم المصارف الإسلامية، المجلد (٤٠)، العدد ١.

(١٢) علي، محمد العوض العبيد. (٢٠١٤). هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تقليل مخاطر عدم التزام المصارف بالضوابط الشرعية. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

(١٣) العليات، أحمد عبد العفو. (٢٠٠٦). الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

(١٤)مسعود، محمد خليفة أحمد، ومحمد مصطفى عمر. (٢٠٢٠). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد (٣)، العدد ١٣، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.
(١٥)الهاجري، أحمد. (٢٠١٨). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. أبحاث المؤتمر الأول للأكاديمية الأولية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، إسطنبول.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

(1) Waqqosh, A., & Diana, W. T. (2021). The role of sharia supervisory board in determining the Sharia cooperative Kasparian Cahaya Madani (study of Islamic economic perspective analysis). Proceeding International Seminar of Islamic Studies, 2 (1), 824-832.

(2) Stela, A.K.A., & Abdulsalam, A.A.A. (2016). The Citizens satisfaction level on the Islamic banking system of Libya. Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), 7 (6), 12-22.

(3) Mukhibad, H. (2019). The Role of Sharia Supervisory Boards in Meeting Maqasid Syariah-Study on Islamic Banks in Indonesia. European Journal of Islamic Finance, 13, 1-10.

(4) Elkrghli, S., & Yahya, A. (2018). Bankers' Views Towards Islamic Banking and Islamic Marketing: The Case of Libyan Main Wahda Bank in Benghazi City. Management Studies, 6 (1), 37-55.